

وفرضت الحكومة ضريبة تعرف باسم حزمة - ربطة - البرسيم الجاف ويبدو أنها كانت ضريبة عينية فرضت في بادئ الامر على فلاحى الدولة بواقع ربطة واحدة من البرسيم الجاف عن كل أورا ، ثم تحولت منذ أوائل القرن الثانى الى ضريبة نقدية خصص دخلها لشراء البرسيم الجاف الذى تحتاج اليه الخيول فى الجيش الرومانى . ومن هنا يتضح لنا السبب فى تحويلها الى ضريبة نقدية لأن حمل البرسيم الجاف وتوزيعه على القوات الرومانية كان يتطلب نفقات كبيرة (١) .

وفرض على الفلاح الذى يطلب مسح أراضيه مكس عينية بلغ $\frac{1}{4}$ اردب من القمح بصرف النظر عن المساحة المطلوب مسحها .

أما الضرائب النقدية التى فرضت على الفلاح فكانت هى الأخرى متعددة ومتنوعة ومن أهمها الضرائب التى فرضت على أراضى الحدائق وخاصة أراضى الكروم . ويمثل دخل هذه الضريبة جزءا مهما من الدخل النقدى للإدارة الرومانية فى مصر حيث أن مزارع الكروم كانت هى الشيء الوحيد الثابت لملاك الأراضى الخاصة وملاك الضياع الكبرى التى نمت خلال القرن الأول . واختلفت ضريبة الكروم من اقليم لآخر تبعا لجودة الأرض وقد تراوحت قيمة هذه الضريبة فى اقليم طيبة (الأقصر) من ٢٠ الى ٤٠ دراخمة من

(١) Wallace, op. cit., p. 25.

الفدان الواحد . وكان كروم اقليم طيبة من اجود الاصناف ولا غرابة في ذلك حيث كانت اغلب مزارع الكروم في في ايدي الكهنة وبلغت الضريبة النقدية التي فرضت على الأرورا المزروعة بالنخيل ٢٠ دراخمة في اقليم طيبة . ووصلت ضريبة الأرورا المزروعة بالخضراوات ٢٠ دراخمة ، والمزروعة بالفاكهة ٣٠ دراخمة (١) .

فرضت الحكومة ضريبة نقدية خصص دخلها للانفاق على تقوية الجسور والقنوات بلغت في اقليم ارسينوى (الفيوم) ١٠٠ دراخمة بالاضافة الى بعض الرسوم النقدية الاضافية على الارورا من اراضي الاقطاع العسكري أما الاراضي المؤجرة فقد بلغ معدل ضريبتها ١٥٠ دراخمة عن كل ارورا . كما فرضت ضريبة نقدية نظير تحويل بعض اراضي الزراعية الى ارض للبناء .

وحصلت الحكومة على كثير من الضرائب النقدية على حيوانات الفلاح فقد كان على كل من يملك ثلاث اناث من الحمير ومهران - ذكر وأنثى . أن يرسل تقريراً عنها الى الموظفين المختصين بذلك في شهر أمشير . وجرت العادة على أن يختم المالك التقرير بذكر اسمه وعنوانه والتاريخ . ويبدو أن هذه الضريبة كانت ضريبة ايراد أي كانت تفرض

(١) المعدلات التي ذكرت هنا تمثل بعض الأرقام التي جاءت في

وثائق اقليم بعينه ولزيد من التفصيلات راجع Wallace, op. cit., pp. 44-55.

بمعدل واحد في كل اقليم . كما فرض على الحمير الخاصة
سخرة سنوية لمدة خمسة أيام تعمل فيها في الأجران
الحكومية أو لمساعدة العمال في حفر الترع والقنوات .
وكان يمكن اعفاء الحمير الخاصة من هذه السخرة نظير رسم
بلغ في كرانييس (كوم أو شيم في الفيوم ٨ درخمس
وكان يصدر بمقتضى دفع هذه الضريبة براءة لصاحب
الحيوان . diploma onon

كما كانت ضريبة الخنازير ضريبة ايراد ، وقد
فضلت الحكومة أن تكون كذلك نظرا لأن هذا الحيوان
يعتبر من أخضب الحيوانات اذ تنجب الانثى منه مرتين في
السنة ، كل مرة ثلاثة حيوانات ولم يكن في وسعها أن
تضبط ضرائب محددة عليها . ويبلغ معدلها السنوى في
اقليم هرموبوليس ماجنا (الاشمونين - المنيا) (١) دراخمة،
٤ أوبل .

ولفرض الضرائب على الخراف والماعز كان على مالكيها
أن يرفع عنها تقريراً للمدير الاقليم كل عام وكان المالك يشير
فيه الى تقرير العام السابق في حالة امتلاكه لها . كما كان
يذكر ما اذا كان قد تم اعفاء أغنامه من الضرائب أم لا
ويسرى الاعفاء في حالة وجوده لمدة عام واحد . واذا فقد
المالك أغنامه بسبب الموت أو السرقة فعليه أن يوضح ذلك .
وعند بيعها عليه أن يذكر اسم المشتري الجديد وعنوانه
واذا انتقلت الى اقليم آخر عليه أن يوضح ذلك . ولدينا

وثيقة فريدة مؤرخة سنة ٢٢٣ م . وهى عبارة عن تقرير
مرسل الى مدير اقليم كينوبوليس Cynopolis (فى المنيا)
من شخص يدعى كرينثوس cerinthus وكان عبدا للسيدة
الرومانية انطونييا (زوجة دروسوس Drusus)
يبدو أنها كانت من الاسرة المالكة وكانت تملك مزرعة من
أراضي الوسية) ويذكر فى تقريره الى المدير أنه يرغب فى
أن يرسل الاغنام والماعز التى يقوم برعيها الى منطقة
اكسرونحوس (البهنسا فى مواجهة كينوبوليس) ويلتمس
منه أن يسمح له بالانتقال . يتضح من هذه الوثيقة أن مثل
هذا الانتقال كان ينبغى أن يرسل عنه تقرير وذلك حتى
تظل سجلات كل من الاقليمين منتظمة . وكان على مقدم
التقرير أن يذكر أماكن رعى الاغنام واسم راعيها فى حالة
وجوده وعنوانه كاملا . وجرت العادة على أن تقدم هذه
التقارير فى الايام الخمسة الاخيرة من شهر أمشير .
وكان على المالك أن يقدم ملحقا لتقريره الاول فى شهر
أبيب . ويرى البعض أنه كان يجرى احصاء للاغنام والماعز
فى كل اقليم كل عام ولكنى أميل الى الراى الذى يقول ان
هذا الاحصاء لم يكن يتم الا بالنسبة للتقارير التى يحيط
الشك بمعلوماتها . وبلغت قيمة ضريبة الاغنام فى
يوهيميريا Euhemeria (قصر البنات فى الفيوم) مبلغ
¼ دراهمة عن كل رأس ، وفى اقليم سييني Syene
(أسوان) انخفض معدلها الى ١ دراهمة ، ٢ أو بل عن كل
رأس .

ويبدو أن دفع هذه الضريبة التي كانت تختلف من اقليم الى آخر كان يعطى لدافعها الحق في أن يرعى أغنامه في كل الاراضى الملكية الصالحة لذلك في الاقليم الذى يقيم فيه . ويؤكد هذا تلك العبارة التي كانت ترد دائما في تقارير الملاك والتي تشير الى أنه قد تم رعى الاغنام والماعز في كل الاماكن الصالحة لذلك في الاقليم . ومن المحتمل أن هذه الضريبة مثل ضرائب الحيوانات السابقة كانت ضريبة ايراد .

أما الجمال فليس لدينا الا اشارات قليلة توضح أنها كانت تملك ملكية خاصة ، ويبدو أن الحكومة قد احتكرت ملكيتها خلال القرن الاول الميلادى لأهمية هذا الحيوان في نقل المتاجر في الصحراء ولكن حين قل نشاط التجارة الشرقية أصبح هذا الاحتكار غير مجد لذلك تخلت الحكومة عنه . ومن الفترة الممتدة من سنة ١٣٦ م الى سنة ٢١٧ م لدينا ٣١ تقريراً عن الجمال . وهذه التقارير تشبه من حيث صيغتها تقارير الاغنام والماعز ، وقد بلغت ضريبة الجمال في الفيوم عشرة دراهمات في السنة عن كل رأس أما المهر الصغير فكان يستثنى من دفع هذه الضريبة (١) . ولكي نستكمل صورة الحياة الاقتصادية ينبغي علينا

(١) اكتفيت هنا بذكر أهم الضرائب الزراعية التي أثقل بها الفلاح في مصر في ظل الادارة الرومانية ولدينا مئات من الضرائب التي فرضت في ذلك العصر ولزيد من التفاصيل راجع

Wallace, Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian.
Oxford, 1938.

ن نتوقف فى ختامها عند الضرائب ذات الصفة السياسية والاجتماعية ويأتى فى مقدمتها ضريبة الرأس *Laographia* باللاتينية *Tributum capitis* . وتعتبر هذه الضريبة من أهم مصادر الدخل للإدارة الرومانية وتم فرضها منذ وائل العصر الرومانى بمقتضى أول تعداد أجرى للسكان فى مصر الرومانية سنة ٢٤/٢٣ ق م والذي أصبح يجرى كل أربعة عشر عاما بعد ذلك وقد استثنى من دفع هذه الضريبة الرومان ، ومواطنو المدن اليونانية فى مصر وعدد من رجال الدين والعلماء والموظفين . ومن المحتمل أنه قد تم إعفاء طبقة المستوطنين العسكريين فى اقليم ارسيتوى (الفيوم) من هذه الضريبة . وتم فرضها بمعدل واحد على الطبقة الواحدة بصرف النظر عن دخل كل فرد أو قدرته المالية ، وكانت تفرض على الذكور دون الاناث ابتداء من سن الرابعة عشرة الى سن الستين أو الثانية والستين . وقد اختلف معدلها من اقليم الى آخر ، وتراوح فى بعض أجزاء مصر العليا بين (١٦) الى (٤٠) دراخمة سنويا . وبلغ اقل معدل لها فى اقليم هرموبوليس ماجنا (الأشمونين) ٨ دراخمات وأعلى معدلها فى نفس الاقليم (١٦) دراخمة . وكان أكثر الطبقات ثراء وثقافة فى أى اقليم هم الذين يدفعون اقل معدل لها . وأما أكثر الناس فقرا وأعنى المصريين ومن فى وضعهم فكانوا يدفعونها بأعلى معدل لها فى الاقليم ، ولثقل هذه الضريبة سمحت الإدارة بإمكان دفعها على أقساط سنوية . ويبدو أنه لم يكن هناك شهر معين

للمدفع : أما العبيد فكانوا يتبعون وضع سادتهم من حيث الاعفاء منها أو دفعها كاملة أو مخفضة بمعنى أن العبد الذي يملكه سيد روماني أو سكندري الجنسية مثلاً لا يدفع الضريبة . أما العبد الذي يملكه مواطن من سكان عاصمة اقليم ولنغرض مثلاً من مواطني عاصمة اقليم هرموبوليس ماجنا فيدفع عنه (٨) دراخمت - أما العبد الذي يملكه مصري في نفس الاقليم فيدفع عنه (١٦) دراخمة .

لكن ما هو الوضع بعد صدور دستور الامبراطور كاراكلا سنة ٢١١ والذي منح بمقتضاه الجنسية الرومانية لكافة سكان الامبراطورية الرومانية ما عدا الاجانب المستسلمين (dediticii) ؟ (١) هل منح المصريون الجنسية الرومانية أم انهم اعتبروا من فئة الاجانب المستسلمين . يرى الأستاذ هارولد ادريس بل Bell انه قد تم رفع المصريين الى مصاف الرومان . لذلك أصبحوا خاضعين لضريبة الميراث التي كانت تفرض على تركات المواطنين الرومان دون أن يترتب على ذلك اعفاؤهم من ضريبة الرأس (٢) ويوافق كثير من المؤرخين على رأي الأستاذ بل

(١) يعرف الفقيه الروماني جايوس Gaius المستسلمين بأنهم الأعداء الذين حملوا السلاح وحاربوا الشعب الروماني ولما هزموا خضعوا .

(٢) H.L., Bell, « The Constitutio Antoniana and the Egyptian Poll-tax » J.R.S., 37, 1947, p. 18.

ولمزيد من التفاصيل راجع
A.H.M. Jones, « Another Interpretation of the Constitutio Antoniana », J.R.S., 26, 1936, pp. 223-235.

الخاص باستمرار خضوع المصريين لدفع هذه الضريبة .
على حين يميل آخرون الى ترجيح الفائتها عقب هذا
القانون (١) .

حقيقة لقد عثر على عدد قليل من الوثائق التي تشير
الى استمرار هذه الضريبة حتى سنة ٢٢٢ م . ولكن اذا
قارنا هذا العدد من الوثائق بما عثر عليه من الوثائق التي
تشير الى نفس الضريبة قبل دستور كاراكلا لوجدناه قليلا
جدا فهل يكفي هذا العدد القليل أن يكون دليلا على
استمرارها في مصر .

حقيقة لقد كان في الفائتها اضرار بالغة بالخزانة
الامبراطورية ولكن ينبغي علينا أن لا ننسى أنه قد ترتب
على خضوع جميع الرومان الجديد لضريبة الميراث ذات
الدخل المرتفع فيه تعويض كبير للخزانة .

ويلى ضريبة الرأس ضريبة (Aurum coronarium)
كانت هذه الضريبة في الاصل اختيارية يدفعها المواطنون
عند تولي الاباطرة الحكم وعند اقامة مواكب النصر
الامبراطورية واثناء الاحتفال بالاعياد التذكارية . . . وقد
أعفى بعض الاباطرة سكان الولايات من هذه الضريبة ولكن
ما قارب القرن الاول الميلادي على الانتهاء حتى تحولت هذه
الضريبة من ضريبة اختيارية الى ضريبة اجبارية سنوية
تحصل لصالح التاج الامبراطوري .

(١) عند مناقشة المعالي المختلفة وراء فرض هذه الضريبة راجع
V. Tcherikover, « Syntaxis and Laographia », J.J.P., IV, 1950,
p. 192 ff.

وبالإضافة الى سلسلة الضرائب السابقة فرضت الحكومة على الاهالى أعباء والتزامات أخرى عند زيارة الاباطرة أو كبار الموظفين لمصر فكانت تكلفهم بإحضار الخبز والخضراوات والفواكه والنبيل والبرسيم الأخضر والجاف لطام الحيوانات والمصابيح والأوز والزيت والعسل والزيتون والأسماك والدجاج (١) .

وبعد الاستعراض السابق لأوجه الحياة الاقتصادية بكافة فروعها نلاحظ أن القاعدة الوطنية العريضة قد أثقل كاهلها بالضرائب والاعباء ، فهي التي كانت مطالبة بدفع أعلى معدل لضريبة الرأس الى جانب السخرة التي فرضت عليها هذا الى جانب سلب الفلاح أكبر قدر ممكن من محصول أرضه كل عام فى شكل ضرائب ومكوس متعددة حتى انه كان مطالباً بدفع ما يوازي ربع دخله سنوياً للإدارة الرومانية هذا فى الوقت الذى لم يكن يستطيع فيه أن يسد رمقه الا بصعوبة بالغة . وقد أدى هذا الى سوء الأوضاع الاقتصادية والشكوى المريرة التى بدانا نسمع أئنيها خصوصا بعد ارتفاع أثمان كل شئ وقد اضطر كثير من الفلاحين الى الفرار من أراضيهم وقراهم ووجد بعضهم

(١) لدينا من إقليم هرموبوليس ماجنا (الاشمونين) ما لا يقل عن مائة وثيقة خاصة بهذه الضريبة قبل سنة ٢١١ ، ولدينا ثلاثة وثائق فقط بعد دستور كاراكلا من المحتمل أن الوثائق الثلاثة الأخيرة عبارة عن متأخرات لدفع الضريبة قبل سنة ٢١١ .

فى زحام ممدنة الاسكندرية ملجأ وملاذا وقام بعضهم بالاختفاء فى أحرأش ومستنقعات الدلتا حيث كانوا يقومون بأعمال التلصص وقطع الطرق وترتب على هذا أن هجرت قرى بأكملها وأصابت الحياة الزراعية نوع من الشلل النصفى فى أواخر العصر الرومانى وليس هذا بالشئ الغريب وذلك لأن أى حكم أجنبى لآى شعب هدفه الأول والاخير امتلاء خزائنه بامتصاص دماء الشعوب الخاضعة ، لقد حاول بعض الابطارة الرومان العمل على اصلاح بعض مرافق الحياة الاقتصادية ولكن لم يتم ذلك بقصد خدمة السكان أساسا ولكن لتحقيق أكبر قدر من الفائدة لخزائنها ولامتصاص أكبر قدر من مجهود المواطنين وثرواتهم .

لِساب الثالث

النظام الإداري

● الفصل الاول :

الادارة المركزية فى الاسكندرية

كان من الطبيعى أن يقوم الامبراطور اغسطس بعد فتح مصر سنة ٣١/٣٠ ق.م بالنظر فى البناء الادارى وأول شىء اهتم به هو تعيين نائب له فى الولاية وفضل اختيار «والى الاسكندرية ومصر» *praefectus Alexandriae et Aegypti* من طبقة الفرسان الرومان (١) لأن ثقته فيهم كانت اكبر من ثقته فى الطبقة الارستقراطية من رجال السناتو اذ كان يخشى اذا عين أحدهم يدفعه طموحه الى

(١) طبقة الفرسان هى طبقة رجال المال والأعمال فى روما . وكان منصب والى مصر أعلى منصب فى سلك وظائف الفرسان التى كانت مرتبة ترتيبا تصاعديا على النحو التالى : منصب قومندان الشرطة *vigilum praefectus* ومدير التموين *praefectus annonae* وقائد الحرس البريتورى *praefectus praetorio* ثم منصب والى الاسكندرية ومصر . ثم أصبح منصب والى مصر يأتى قبل منصب قائد الحرس البريتورى الذى أصبح أخطر منصب من مناصب هذا السلك .

الاستقلال بمصر اعتمادا على مواردها الوفيرة وصعوبة غزوها (١) . الى جانب ان الفرسان بحكم خبرتهم العملية فى شئون المال والتجارة وممارستهم لمنصب مدير تموين العاصمة قبيل مجيئهم الى مصر مباشرة أقدر من رجال السناتو فى ادارة مصر التى كانت أهميتها الاقتصادية تاتى فى المقام الأول .

كان والى مصر بمثابة نائب الامبراطور ومنه يستمد سلطته ويعتبر مسئولا أمامه مسئولية مباشرة . وتربح الوالى على رأس الجهاز العسكرى اذ كان القائد العام للحامية الرومانية فى مصر كما كان يشرف على الجهاز الادارى بالاضافة الى أنه كان المهيمن على الجهاز القضائى لذلك كان يعقد مجلسه القضائى ثلاث مرات فى السنة المرة الأولى فى شهر يناير فى بيلوزيون (الفرما) بور سعيد) للفضل فى قضايا أقاليم شرق الدلتا ، والمرة الثانية فى الفترة الممتدة من فبراير الى ابريل للنظر فى قضايا أقاليم مصر الوسطى والعليا والمرة الثالثة فى شهرى يونيو ويوليو فى الاسكندرية للنظر فى قضايا أقاليم غرب الدلتا . وفى بعض الأحيان يعلن الوالى عن

(١) عزل الامبراطور أغسطس أول والى لمصر كورنيليوس جالوس وكان أحد أصدقائه المقربين لأنه تجاوز حدود منصبه باقامة نصب ملكازى لنفسه تخليدا لما قام به من أعمال . كما قتل الأمير جرمانيكوس بالسهم حين زار مصر وقام ببعض الأعمال التى اعتبرها الامبراطور تيرىوس تجاوزا لحدود سلطته .

عقد مجلسه القضائي في الدلتا أو في الوجه القبلي وفي هذه المجالس القضائية يقوم الوالي بالفصل في القضايا المدنية والجنائية وكان يتمتع بحق مصادرة الاملاك واصدار احكام الاعدام لو اقتضى الأمر . هذا الى جانب النظر في المسائل الادارية والمالية ومراجعة التقارير وفحص كشوف الضرائب ، كما أن المسائل المتعلقة بمغادرة مصر عن طريق البحر بدون جواز سفر apostolos كانت تقع ضمن اختصاص الوالي . وتنص إحدى مواد وثيقة (P. Gnomon) الخاصة بمدير الدخل الخاص Idios Logos على أن الأشخاص الذين يجوز لهم مغادرة مصر بحرا اذا غادروها دون الحصول على جواز بالسفر تفرض عليهم غرامة مقدارها ثلث أملاكهم ، وإذا صدروا عبيدا لهم دون جواز تصادر كل أملاكهم . ومادة ثالثة تقول : أن رومانيا غادر البلاد بحرا دون أن يحصل على جميع أوراق السفر فغرم عددا معينة من التالنتات (١) وهي غرامة باهظة .

وحل الوالي في نظر سكان مصر محل الملوك البطالة (٢) لذلك كان محرما عليه ركوب النيل زمن الفيضان خوفا عليه من الغرق ، كما كانت جموع الاتباع Clientes تنتظر الوالي أمام قصره لتؤدي له تحية

(١) Lewis and Reinhold, Roman Civilization, Arts, 54, 66, 68, p. 382.

Tacitus, History, I, II.

الصباح (١) . وحين يقوم الوالى بجولاته التفتيشية فى انحاء الوادى كانت السلطات المحلية تحرص على الاستعداد لمثل هذه الزيارات . فترهق الأهالى بالمطالب . وكان الوالى يستقبل بالحفاوة البالغة حيث تنظم له المواكب وتلقى له الخطب وتزين تماثيل الآلهة فى المعابد وتقام له الحفلات تكريما له .

هكذا رأينا أن سلطات الوالى كانت واسعة ولكنها لم تكن مطلقة إذ أن الرسائل والفتاوى والتعليمات الصادرة من الامبراطور كانت تنظم مهامه وتحددها من وقت لآخر فالامبراطور هو الذى يحدد قيمة الضرائب السنوية كما كان الوالى يرجع للامبراطور للفصل فى بعض المسائل بنفسه (٢) .

كان متوسط حكم الوالى لمصر ثلاث سنوات وهى مدة كانت قصيرة حين تقاس بطول عهود الأباطرة الرومان . ولا يخفى على القارئ أن السبب فى هذا يرجع الى خوف الأباطرة من أن طول مدة والى مصر فى الحكم قد يدفعه الى تثبيت أقدامه فى مصر وقد يدفع هذا بعض الولاة الطموحين الى الاستقلال بمصر ومناوأة روما نفسها . وفى أكثر الأحيان كان يتم تغيير الولاة بتغيير الأباطرة لأن

Mosurillo (S.J.), The Acts of the Pagan Martyrs (١)

(Acto Alexandrinorum), Oxford, 1954, Acta Maximi, No.

III (Text), pp. 33-38, comment, pp. 150-160. (٢)

Lewis and Reinhold, op. cit., edict. of Tiberius Julius Alexander, pp. 375-379.

العاهل الجديد كان يفضل دائما ترشيح احد اتباعه او
اصدقائه لهذه الولاية الهامة .

ويتمثل التجديد الثاني الذى ادخله أغسطس على
النظام الادارى فى مصر فى منصب وزير العدل
(Juridicus) والهدف الاساسى من انشاء هذا
المنصب تزويد الجهاز الادارى المصرى بمستشار قانونى
حتى لا تتعارض احكام الوالى مع احكام القضاء الرومانى
هذا الى جانب ان وزير العدل كان بمثابة رقيب على الوالى
ونائب له فى الوقت نفسه .

وفىما يتعلق بالادارة المالية ظل يشرف عليها
المشرف المالى (Diocetes) كما كان الحال فى العصر
البطلمى ولكنه أصبح الآن بمثابة مساعد للوالى فى الشئون
المالية . اما مدير الحساب الخاص Idios Logos
فأصبح يشرف على مصادر الدخل غير العادية مثل الاشراف
على الاراضى التى تمت مصادرتها لآى سبب من الاسباب
لصالح الدولة ، هذا الى جانب الاشراف على ممتلكات
القصر والاشراف على ممتلكات المعابد . لذلك كان هذا
الموظف هو الكاهن الاكبر للمعابد والمشرف المالى على
ممتلكاتها الى جانب تحصيل الغرامات المختلفة .

كما تم تعيين عدد من الموظفين حملوا لقب مشرف
(procurator) للاشراف على ادارات فرعية وكان
أهمهم المشرف على مخازن غلال الاسكندرية وكان منهم

المشرف على أملاك الامبراطور الخاصة وكان يلقب بلقب
procurator usiacus وفى اغلب الأحيان كان يتم
تعيين هذين الموظفين من بين عبيد الامبراطور المحررين .
وكان الامبراطور هو الذى يقوم بتعيين كل الموظفين
السابقين بنفسه .

واستمر من المناصب البطلمية القديمة منصب قاضى
القضاة archidicastes ولكن مهمته أصبحت
ادارية اذ عهد اليه بالاشراف على دار المحفوظات الرسمية
التي كان يحفظ فيها نسخا لجميع الوثائق والعقود التي
تعقد فى جميع أنحاء مصر ، هذا بالإضافة الى منصب
السكرتير العام Hypomnematographos وكان بمثابة
مساعد للوالى . ويعتبر هذان المنصبان أرقى المناصب
التي يمكن أن يشغلها مواطنو الاسكندرية .

● الفصل الثاني :

ادارة الاقاليم

هذا فيما يختص بالاسكندرية أما فيما يختص بباقي أنحاء مصر ، فقد قسمت مصر من الناحية الادارية الى ثلاثة أقسام كبرى وهي الدلتا ، مصر الوسطى Heptakomia ومنطقة طيبة ، وعين على رأس كل وحدة ادارية من هذه الوحدات الثلاث مدير عام بلقب ابىستر اتيجوس epistrategos وكان يدخل فى نطاق ادارة كل مدير عام عدد من النومات (المديريات) ويعتبر هذا الموظف حلقة الوصل بين حكام الاقاليم من جهة والوالى من جهة أخرى ، وكان يقوم بترشيح الموظفين للمناصب المختلفة فى دائرة اختصاصه وكان يرفع اليه مديرو الاقاليم بعض المسائل للنظر وابداء الراى فيها . وبالرغم من اختصاصاتهم كانت مدنية تحته وليس فيها أى ظل للسلطة اختصاصاتهم كانت مدنية تحته وليس فيها أى ظل للسلطة أو المهام العسكرية . ولم يكن المدير العام يقيم فى المنطقة التى يشرف عليها ولكنه كان يقيم فى الاسكندرية فى أغلب

الأحيان • وكان يكتفى بأن يقوم بجولات تفتيشية بين حين وآخر لضمان حسن سير العمل •

ظل جهاز الإدارة فى كل اقليم من الأقاليم المصرية — كما كان عليه الحال فى العصر البطلمى — يتكون من مدير الاقليم (strategos) ولم يكن للمدير أى اختصاص عسكرى كما يدل اللقب على ذلك ولكنه كان ميراثا من العصر السابق عليه • كان لكل اقليم مدير واحد فيما عدا الفيوم التى قسمت الى ثلاث مناطق ادارية وضع على رأس اثنين منها مدير وتولى القسم الثالث مدير ثان — ويتم اختيار مدير الاقليم من أفراد الطبقة الاغريقية من مواطنى عواصم الاقاليم ويراعى دائما الا يعين المدير فى الاقليم الذى ينتمى اليه منعاً للمحاباة واستغلال النفوذ. ويتم شغل هذه الوظيفة القيادية بناء على ترشيح من المدير العام يعتمد عليه بعد ذلك والى الاسكندرية ومصر • وفى العادة كان المدير يشغل منصبه لمدة ثلاث سنوات كما كان يتقاضى عن عمله راتبا سنويا ، ويبدو أن هذا المنصب كان يشغل بعد دفع أموال معينة ، لذلك حاول بعض المديرين أن يعرضوا ما دفعوه أثناء توليهم منصبهم •

ويطى مدير الاقليم باشرافه جميع النواحي الادارية والمالية فى اقليمه فهو الذى يقرر الضرائب السنوية على الأفراد والممتلكات حسب الاحصائيات التى تجمع ، كما كان مسئولاً عن استغلال أراضى الحكومة وتسليم التموين

العسكري للفرق الرومانية المعسكرة فى الاقليم الذى يحكمه
فى حالة وجودها ، الى جانب أنه كان يرأس جهاز الشرطة
والأمن لذلك كان له الحق فى القبض على مخالفى القانون ،
وفى النظر فى الشكاوى وإجراء تحقيق ابتدائى فى
القضايا ، وكان يحاول فى كثير من الأحيان أن يحل النزاع
وديا بين الأطراف المتنازعة ، أما اذا تعذر عليه ذلك فكان
يقوم برفع الأمر الى المدير العام . واذا تعذر على الأخير
يرفع القضية الى الوالى ليفصل فيها فى مقره فى الاسكندرية
أو أثناء قيامه بجولاته القضائية . كما يبدو أن المدير كان
يمارس نوعا من الوصاية على القصر والنساء (١) .

ويلى المدير فى سلسلـة المناصب الادارية فى الاقليم
الكاتب الملكى *Basilkosgrammateus* وواضح أن هذا
الموظف احتفظ باللقب البطلمى القديم وكان بمثابة مساعد
للمدير ونائب عنه . ويتم اختياره من نفس طبقة المدير ومن
المحتمل أنه كان يحصل على مرتب سنوى ويعتبر هذا
الموظف من أهم ممثلى البيروقراطية فى النظام الادارى
ولاختصاصه جانبان : جانب اجتماعى وآخر مالى والثانى
لاحق للأول ومرتب عليه . فقد كان عليه أن يعرف الوضع
القانونى لكل شخص حتى يتسنى له تحديد نصيب كل
فرد من الضرائب كما كان يستدعى المكلفين بأداء الالتزامات
العامة ، الى جانب استلام الاقارارات المنزلية للسكان

P. RyI, II, 84 (A.D. 146) ; 85 (A.D. 185) ; 116 (A.D. (١)
194) ; 120 (A.D. 167) ; Jouguet, op. cit., pp. 342-3.

وشهادات الميلاد والوفاة واليه ترفع تقارير مسح الأراضى
الزراعية وقوائم بأسماء المرشحين للمناصب المحلية .

ولم يكن باستطاعة الكاتب أن يؤدي جميع هذه
الأعمال بمفرده ، لذلك كان تحت يديه هيئة من الموظفين
ممثلة فى اثنين من سكرتارى أو كتبة المدينة يشغل كل
واحد منهم منصبه لمدة ثلاث سنوات ، ويليهم كتبه الأحياء
وكان على كتبة الأحياء استلام الاقرارات المنزلية وشهادات
الميلاد والوفاة ثم القيام بمطابقتها على الواقع لترسل بعد
ذلك الى كاتب المدينة الذى يرفعها بدوره الى الكاتب
الملكى .

انشأ الرومان دورا لحفظ السجلات الرسمية فى
عواصم الاقاليم . وكانت دار المحفوظات العامة فى كل
اقليم مختصة بحفظ جميع الأوراق الرسمية مثل كشوف
الضرائب وسجلات الأراضى وقوائم التعداد وشهادات
الميلاد والوفيات والعرائض ومختلف الالتماسات وكشوف
مسح الأراضى وغيرها ، وكان يشرف عليها عدة موظفين .

كما وجدت بكل اقليم دار أخرى تسمى باسم «دار
التسجيل العقارى» وكانت مختصة بإيداع كل الوثائق
الخاصة بكل المعاملات أو الصفقات التى تتأثر بها الملكية ،
وكذلك سجلات عن العبيد . وكانت الاقرارات وغيرها من
العقود المرسلة الى هاتين الدارين تلصق أطرافها فتتكون
كشوف جامعة ، كما كانت تعد كشوف أخرى تتضمن

• خصصت للوثائق تحتوى على قوائم بعناوين الوثائق .
كانت الكشف تترتب ترتيبا ابجديا حسب الحروف
أولى من أسماء أصحاب المستندات ، كما كانت أعمدة
كشف ترقم ليسهل الرجوع اليها عند الحاجة .

والى جانب الموظفين السابق ذكرهم كان يوجد
نباط وحرس لبوليس عاصمة كل اقليم يضاف اليهم
وظفو صنوطة الاقليم الرئيسية ومساعدوهم .

والملاحظ على هذه الوظائف بوجه عام أن العليا منها
سفلها الاغريق والمصريون المتأغرقون ، كما غلب عليها
طابع البيروقراطى ، حتى لقد أصبحت البيروقراطية عنصرا
سيلا فى موكب الحضارة المصرية ولكن انصافا للحق
قول انها لم تكن من صنع الرومان بل كانت قديمة قدم
لحضارة المصرية مع الأهرام تبدأ وفيها تتلخص ثم اتاح
با الحكم الرومانى أكبر فرصة للنمو والازدهار .

● الفصل الثالث :

المناصب البلدية فى عاصمة الاقليم

والى جانب المناصب السابقة التابعة للحكومة المركزية فى الاسكندرية وجدت مناصب بلدية غلب عليها الطابع الاغريقى واعنى بها مناصب حكام البلدية ، وذلك لأن اليونانى كان لابد له فى أى مكان يعيش فيه من أن يكون له أجهزة ومؤسسات معينة يشرف عليها حكام منهم . وكان على رأس هذه المناصب جميعا منصب مدير معهد التربية وقد سبق الحديث عنه (١) . ويليه منصب الرقيب *exgetes* وكانت مهمته المحافظة على التقاليد الهلينية فى المدينة . وجرت العادة على أن يشغل هذا الموظف منصب كاهن المدينة كما كان يقوم بمهمة الاشراف على ضبط الألقاب والأوضاع القانونية لسكان عاصمة الاقليم ويتضح ذلك من عملية اختيار الشبيبة كما كان له ظل من السلطة القانونية واعنى بذلك حقه فى اختيار

(١) النظر من ٥٠ .

الأوصياء على النساء والقصر وذلك بالنسبة لمواطنى عاصمة
الأقليم فقط . وفى حالة غياب الوصى الأسمى يحل الرقيب
مكانه .

واحتل المشرف على التعليم Kosmetes الدرجة
الثالثة فى سلك المناصب البلدية ، وارتبط اختصاص
هذا الموظف بتعليم الشبيبة ونشاطهم الرياضى فى معهد
التربية . وخصص له اثنان من الحراس وكانت أعباءه
المالية ثقيلة لذلك حاول البعض التنصل من شغله (١) .
وقد عرض أحد الأفراد أن يدفع مبلغ ٢ تالنت (حوالى
٤٨٠ جنيه) مقابل عدم تولى هذا المنصب ولكن قبول
عرضه بالرفض . مما يدل على أن نفقاته كانت أكثر من
ذلك .

ويل هذا المنصب المشرف على السوق (المحتسب)
(المحتسب) agoranomos واشتق اللقب من كلمة agora
اليونانية ، وتعنى السوق ، لذلك كان من الطبيعى أن
يختص هذا الموظف بالإشراف على الأسواق . كما كان
يشرف على تسجيل عقود اليونانيين وتوثيقها فى عاصمة
الأقليم . ولا نستطيع أن نحدد ما إذا كانت الرسوم التى
تحصل نظير تسجيل وتوثيق العقود تؤول الى خزانة المدينة
أم الى خزانة الدولة وأن كنت أرجح أنها كانت تؤول الى

P. Ryl, II, 71 (A.D. 192); Johnson, op. cit., p. 361, (1)
(A.D. 250).

خزانة المدينة التي كان منصبه مرتبطا بها . وقد اختلف عدد المشرفين على الأسواق من اقليم لآخر تبعا لحجم كل اقليم ومساحته . وخصص لكل واحد منهم حارس واحد .

وخامس هذه المناصب منصب المشرف على التموين eutheniarchos ويرى البعض انه اختص بالاشراف على تموين المدينة بالفلال ومعنى ذلك أن له اختصاصا عاما أم أنه كان مكلفا بتوزيع هبات القمح المجانية . ويبدو أن اعباء هذا المنصب المالية لم تكن بسيطة اذ تشير إحدى الوثائق الى أن المشرف على السوق قد ورث دينا عن سابقه بلغ (٢٠٨٠ دراخمه) وخصص لهذا الموظف حارس واحد .

كان كل حاكم من هؤلاء الحكام مستقلا عن الآخر في ادارة عمله في أول الأمر ولكن بمرضى الزمن أصبحوا يكونون نقابة أو لجنة Koinon أصبحت تضمهم جميعا برئاسة مدير معهد التربية ، كما كانت تضم كل من سبق له أن شغل منصبا بلديا . كما أصبحت مسئولة عن الترشيح لشغل المناصب البلدية . وفي حالة عدم وجود مرشح يصبح من الضروري استخدام الارغام .

المراكز والقرى :

انقسم كل اقليم الى عدد من المراكز Toporchiai بلغت في هرموبوليس ما جنا (الاشمونين) ستة مراكز وكان يرأس كل مركز Topos مأمور يلقب بلقب توبارخيوس

Toparches يساعده كاتب Topogrammateus هذا الى جانب كتبة الاحياء ورئيس جهاز الشرطة والامن والمشراف على صومعة المركز . وكان لكل مركز دار لحفظ سجلاته ووثائقه وكانت تعتبر فرعا لدار الوثائق المركزية في عاصمة الاقليم .

وانقسم كل مركز بدوره الى عدد من القرى . ووجد بكل قرية مجموعة من صغار الموظفين على راسهم كاتب القرية Komogrammateus وكان يتولى عمله بالالتزام لمدة ثلاث سنوات ، وكان يدخل في اختصاصه عدة قرى . وكانت مهامه كثيرة ومتشعبة تخدم اساسا الناحية المالية اذا كان مكلفا باعداد سجل عن جميع انواع الاراضى التى تدخل في زمام قريته وموقع كل منها ومساحتها وملاكها او مستأجريها وايجارها وضرائبها ومحاصيلها ، وما يطرأ عليها من تغيير الى سبب من الاسباب هذا الى جانب انه كان مكلفا باعداد تقرير سنوى عن حالة الفيضان والترع والقنوات ، ويدخل في اختصاصه اعداد قوائم يحصر فيها اهل القرية وعدد الرجال فيها والالتزامات المكلف بها لكل فرد ، كما كان يقوم بترشيح خليفته في المنصب وترشيح محصلى الضرائب النقدية ورئيس جهاز الشرطة والحراس بالقرية والمشراف على توزيع مياه الفيضان والمشراف على بناء القنوات ، والمشراف على نقل البضائع ومحصل ضريبة القمح الى جانب الترشيح لاعمال السخرة

البيسطة مثل حمل ضرائب القمح العينية من صومعة
القرية الى ميناء الشحن .

ويرامى كاتب القرية في الترشيح للمناصب السابقة
الا يتجاوز اختصاص هؤلاء الموظفين حدود القرية التي
يقومون بالعمل فيها ، وأن يكونوا مناسبين لتولى كل منصب
من الناحية المالية . وبعد أن يتم ترشيحهم ينبغى عليهم
الا يغادروا حدود قريتهم الى مكان آخر . لكن ماهو موقف
كاتب القرية من كبار الاثرياء الذين يملكون اراضى في القرية
ولكنهم لا يقيمون فيها . هل كان يمكن ترشيحهم لشغل
بعض المناصب السابقة ؟ الواقع أن مثل هؤلاء لم يكن يتم
تسجيلهم في القرية ولكن في المكان الذي يقيمون فيه ، وبناء
على ذلك لم يكن من حق كاتب القرية أن يرشحهم لاي
منصب في القرية . وبعد أن يقوم الكاتب بتحديد أسماء
المرشحين عليه أن يرسلها الى مدير الاقليم الذي يقوم
بفحصها وكان في استطاعة الاخير ان يحذف منها مايشاء
لذلك جرت العادة على أن يقدم كاتب القرية اكثر من اسم
لشغل المنصب الواحد ليختار منها المدير مايشاء . أما
الاشخاص الذين لايقع اختيار مدير الاقليم عليهم فيتم
وضعهم في قائمة الانتظار لكي يشغلوا المنصب نفسه اذا
خلا الالى سبب من الاسباب . وبعد انتهاء المدير من عملية
الاختيار يرسل هذه القوائم الى المدير العام لاعتمادها
ويسدو انه كان في استطاعة المرشحين لمناصب القرية
التهرب من شغلها عن طريق نظام المبادلة (cessio Bonorum)

وفيه يتنازل المرشح عن ثلث أملاكه لمن قام بترشيحه ليتولى الأخير المنصب . وكان من حق المرشح أن يرفع تظلمه الى الوالى مبررا الاسباب التى دفعته الى رفض شغل المنصب . ويقوم الوالى بالفصل فى مثل هذه الامور عن طريق المدير العام أو مدير الاقليم كما كان فى استطاعة الافراد أن يرفعوا تظلمهم الى الوالى فيما يختص بعقود تأجير الاراضى التى يشرف عليها كاتب القرية . وكان يتم الفصل فى مثل هذه المشاكل بنفس الطريقة السالفة الذكر أما سجلات الكاتب الزراعية فكان يتم تسجيلها فى دار التسجيل العقارى فى المدينة .

واشترك الأهالى بنصيب فى ادارة قراهم بواسطة لجنة من شيوخهم . ويبدو أن العضوية فى هذه اللجنة كانت تكليفا عاما على اثرياء القرية المقيمين فيها وخاصة كبار ملاك الاراضى الزراعية . ويبدو أن الاشتراك فى عضويتها كان يحدد بنصاب مالى معين اختلف باختلاف القرى والاقاليم . وبلغت مدة عضوية هذه اللجنة سنة ومن المحتمل أن نظام العمل فيها كان دوريا . واختلف عدد الشيوخ من قرية الى أخرى تبعا لحجمها وعدد سكانها (١) . ولما كان أغلب أعضاء هذه اللجنة يجهلون

(١) بلغ عدد شيوخ القرية فى ثيادلنيا (هريت - اليوم) أكثر من ثمانية سنة ١٨٣ ، وفى كرايس (كوم أو شيم - اليوم) أكثر من عشرة سنة ١٣٦ راجع Jouguet, op. cit., p. 220.

القراءة والكتابة لذلك كان يعين لهم كاتب القرية سكرتيراً للقيام بالاعمال الكتابية وكان يتولى عمله بالالتزام .

وتعتبر لجنة شيوخ القرية بمثابة حلقة الاتصال بين الاهالى والحكومة ، وكان عليهم أن يراقبوا فلاحه أراضي القرية وأن يشرفوا على ضبط النهر . وأن يمدوا الحكومة بما تحتاج اليه من عمال لخدمتها وقت الحاجة كما كانوا مسئولين عن سداد ضرائب الدولة ، وينبغي الا نظن أن هذه اللجنة كانت تكون مجلساً للمناقشة ولكنهم كانوا مساعدين مطيعين لموظفي القرية وعلى رأسهم كاتبها الذي كانت اعمالهم تتشابه معه في بعض الاحيان .

ووجد بكل قرية مجموعة من الحراس pholakes ولقب رئيسهم بلقب archephodos وحل هذا اللقب محل اللقب البطلمي القديم epistates وقد انتزع الرومان من رئيس حراس القرية كل السلطة القضائية التي كانت لسابقه وكان يساعده موظف آخر عرف باسم حارس القانون nomopholakes وكان يتم شغل هذه المناصب بالالتزام ، ويشترط لشغلها نصاب مالى محدد ، كما اختلف عددهم من قرية الى اخرى ويبدو انهم كانوا يؤدون قسماً معيناً قبل شغلهم لمناصبهم يتعهدون فيه بتأدية عملهم بأمانة واخلاص .

واختص حراس القرية بالمحافظة على الامن والنظام في القرية واجراء التحقيقات الاولى في بعض القضايا

كما كان كبار موظفى الاقليم يصدرّون الأوامر لرئيس الحراس بالقاء القبض أو الافراج عن بعض الاشخاص . وقد استتبت حالة الأمن فى أوائل العصر الرومانى . وأغلب الشكاوى التى لدينا عبارة عن منازعات ومشاجرات من النوع البسيط مثل سرقة المحاصيل الزراعية والمواشى والنزاع حول الميراث . أما الجرائم الكبيرة فكانت نادرة بوجه عام . وكان يعهد لبعض الحراس بالقيام بأعمال معينة اثناء الفيضان لمراقبة النهر ، كما كلف بعضهم بحراسة صوامع الغلال العمومية فيها .

● الفصل الرابع :

المدن الاغريقية

بلغ عدد المدن الاغريقية في مصر ايام البطالة اربعة مدن هي : الاسكندرية ونقراطيس في غرب الدلتا وبطلمية في أقصى الصعيد ، وبريتوريوم (مرسى مطروح) ثم أسس الامبراطور هادريان مدينة خامسة في مواجهة اقليم هرموبوليس ماجنا (الاشمونين) وأطلق عليها اسم اثينوبوليس سنة ١٢٠/١٣١ م - وبالرغم من أن الاسكندرية كانت عاصمة الولاية وكانت ثاني أعظم دول البحر المتوسط الا أن مصادرها عن ادارتها البلدية قليلة بسبب رطوبة التربة التي لم تحفظ لنا وثائقها البردية وأهم ملامح استقلال المدن الاغريقية أن يكون لها مجلس للشورى Boulé وجمعية شعبية Ecclesia ولكن مصادرها ولكن مصادرها لقليلة لا تشير الى وجود أى منها في العصر الرومانى . وتكون الجهاز البلدى فى الاسكندرية من مجموعة الموظفين وعلى رأسهم مدير معهد التربية ، والرقيب ، والمشرف على التعليم ، والمشرف

حتى التموين ، والمحتسب أو المشرف على السوق والكاهن
neocoros ولا نستطيع أن نحدد شروط تعيينهم في هـ
المناصب وهل وجدت هذه المناصب منذ الفتح أم بعد ذلك
وهل شملت سلطتهم كل السكان أم اقتصرت على
المواطنين المتمتعين بحقوق المواطنة الاسكندرية فقط
ولكن الذى نعرفه بالتأكيد أن مجموعة الموظفين السابقين
كانوا يكونون لجنة تحت رئاسة مدير معهد التربية (١)
الذى كان يقوم فى أغلب الاحيان بدور الزعيم الشعبى ضد
الحكم الرومانى (٢) ، وكان يضاف اليهم أعضاء آخرون
يعينهم الامبراطور شخصيا وكانوا فى العادة من عبدة
المحررين ليكونوا بمثابة عيون له على هذا الجهاز الشعبى
وشغلت جميع المناصب السابقة عن طريق الانتخاب
المواطنون الاسكندريون فيما عدا وظيفة الكاهن التى كان
تُشغل بواسطة الاقتراع بين المتقدمين .

وانقسم مواطنو الاسكندرية الى فئات مختلفة
وكانوا يدرجون فى قبائل phylai واحياء ، وكان
أسماء الاحياء أكثر ثباتا من أسماء القبائل التى كانت
تتغير باستمرار . وقد وافق الامبراطور كلوديوس على
أن يطلق اسمه على أحد قبائل الاسكندرية ، لذلك حرص

(١) El-Abbadi, « The Gerousia in Roman Egypt », (١)
JEA, Vol. 50, 1964, pp. 164-9.

(٢) راجع مجموعة أعمال الشهداء الاسكندريين
Mosurillo, The Acts of Pagan Martyrs, Oxford, 1954.

كل مواطن سكندري على أن يذكر الحى الذى يقيم فيه
بعد ذكر اسمه مباشرة .

أما المدن اليونانية الثلاثة القديمة فعلى الرغم من
قلة مصادرتنا عنها إلا أن ما لدينا يكفى لاثبات أنها
احتفظت جميعا بنظام المدينة اليونانية ، وكان لكل منها
حكامها المنتخبون مثل مدير معهد التربية والرفيق
والمشرف على التعليم ومدير التموين والمشرف على
السوق ومجلس خاص بكل منها ، كما كان لكل مدينة
حقوق المواطنة الخاصة بها .

أما مدينة انتينوبوليس (الشيخ عبادة بالقرب من
أسيوط) فقد أسسها الامبراطور هادريان عند زيارته
لمصر سنة ١٣٠/١٣١ . اذ شعر بحاجة صعيد مصر الى
مركز جديد لاشعاع الحضارة الهلينية فيها وسمى
المدينة بالاسم السابق تخليدا لذكرى صديقه المقرب
انتينوس Antinoos الذى كان مقربا اليه وغرق فى
النيل وتقول بعض الأساطير : انه قدم نفسه قربانا للنيل
لاسترضائه لكي ينقل سيده من كارثة أوشكت أن تقع
به . وقد حزن الامبراطور لموته حزنا شديدا وخلد ذكره
باطلاق اسمه على المدينة الجديدة واصبح فيما بعد الها
للمدينة باسم اوريزا انتينوس (osirantinoos) .

اختار الامبراطور سكان المدينة من بين مواطنى
بطلمية والطبقات اليونانية الممتازة فى اقليم ارسينوى

والمحاربين القدماء الذين كانوا يحصلون بعد تسريحهم
تسريحا مشرفا من القوات المساعدة أو الأسطول على
الجنسية الرومانية مع حق الزواج .

وقسمت المدينة الى احياء وانقسم الحي بدوره الى
وحدات سكنية وكان بالمدينة اربعة احياء وفتح الامبراطور
للسكان امتيازات عديدة منها حق الزواج من المصريات
واعفاؤهم من الخدمات الالزامية ، والاعفاء من واجب
القيام بدور الوصاية القانونية الا في حالة القصر من
مواطني المدينة والاعفاء من ضريبة المبيعات على العقارات
والعبيد ومن المكوس المفروضة على السلع المستوردة ،
ومن دفع ضريبة الرأس ، كما يبدو انه منحهم اقطاعات
من الأرض الى جانب انهم كان لهم الحق في تعليم ابنائهم
على نفقة الامبراطور اذا قام الآباء بتسجيل الأبناء خلال
٣٠ يوما بعد ولادتهم . وقد اقرت هذه الحقوق
والامتيازات كثيرا من الناس بالاستيطان في هذه المدينة
الوليدة .

الفصل الخامس :

اصلاحات القرن الثالث : انشاء مجالس الشورى

طرا على مدينة الاسكندرية وعواصم الأقاليم تغيير هام سنة ٢٠٠، وذلك عندما منحها الامبراطور سبتيموس سيفروس مجالس للشورى عقب زيارته لمصر سنة ١٩٩ ، ٢٠٠ م ومما لا شك فيه أنه كان يوجد عدة دوافع وراء انشاء مجالس الشورى فى الاسكندرية وعواصم الأقاليم وتتلخص فيما يلى :

اولا : سوء اوضاع البلاد من الناحية الادارية الى جانب المشاكل الاقتصادية المتعددة .

ثانيا : شجع الامبراطور على اتخاذ هذه الخطوة رغبة الاغريق فى أن يكون لهم دور فى حكم اقاليمهم .
اضف الى ذلك مزايا وجود مجلس مشترك يشترك فيه اثرياء المواطنين ويكون له دور فى ادارة المدينة ويستطيع أن يتحمل بعض الأعباء المالية عن الحكومة .

تكوين المجلس :

تكون مجلس الشورى Boulé في الاسكندرية وعواصم الأقاليم من الطبقة الممتازة ويأتى على رأسها حكام البلدية بل ان معظم أعضاء كل مجلس والذين قدر مددهم بحوالى ١٠٠ عضو كانوا يشغلون مناصب بلدية الى جانب عضويتهم في المجلس أو سبق لهم ان شغلوا المناصب البلدية . ومن المستبعد ان مجلس الشورى كان ينعقد بدون حضور سائر أصحاب المناصب البلدية . ولم ينته القرن الثالث حتى زال الحد الفاصل بين الفريقين فأصبحت كلمة archôn (أى حاكم من حكام البلدية) ترادف كلمة عضو مجلس الشورى .

ويدور السؤال الآن حول الطريقة التى تكون بها أول مجلس للشورى في كل اقليم . من المحتمل ان يكون قد تم عن طريق تعيين أعضاء المجلس بواسطة نقابة الحكام البلدية (Koinon) أو بواسطة مندوبين عن الامبراطور والوالى والمدير العام ومدير الاقليم وبعض الأثرياء . وإذا صدق هذا الافتراض فهل كان فى استطاعة هؤلاء الأفراد المعينين ان يرفضوا عضوية المجلس عن طريق التنازل من تلك أملاكهم ؟ من المحتمل فى حالة صحة هذا الافتراض بان هذه القاعدة لم تطبق فى حالة تكوين أول مجلس لأن المواطنين من أثرياء كل مدينة كانوا فى غير حاجة الى استخدام هذا الحق لأن تكوين المجلس الوليد والاشتراك

في عضويته كانت معقد آمال هذه الطبقة الارستقراطية وحلما من أحلامهم . وهناك افتراض آخر وهو أن يكون قد تم تشكيل أول مجلس عن طريق الانتخاب المقصور على أعضاء هيئة حكام البلدية ولكن هذه العملية كانت تعكس روح العصر واتجاهاته (١) .

امتيازات أعضاء المجلس واعباؤهم :

تمثلت امتيازات أعضاء مجلس الشورى في اللقب التشريفي الذي كان يحمله كل منهم والذي كان يحرص على ذكره دائما . ويرى البعض (١) أنه كان لأعضاء المجلس من أصحاب الأراضي الزراعية بعض الامتيازات ، ولكن اذا صدق هذا الافتراض فما هو الامتياز المقابل لأعضاء المجلس من غير ملاك الأراضي الزراعية أو كبار المستأجرين لأراضي الدولة وكبار مقرضي الأموال من أعضاء المجلس . أما اعباؤهم المالية فتتمثل في كونهم مسئولين بوصفهم ضامين لمن يتم ترشيحهم وتعيينهم في الوظائف العامة .

ويرأس كل مجلس رئيس لقب بلقب Prytanis ويرى بعض المؤرخين أنه كان يشغل منصبه عن طريق تعيين الوالى له ، وراى ثالث يجمع بين الرايين السابقين وهو

(١) Meautis, Hermoupolis la grande, Loussan, 1916, p. 129.

انه كان يتم انتخابه أولا بين أعضاء المجلس ثم يرفع هذا الأمر فيما بعد للوالى للتصديق عليه . ويبدو أنه لم يكن هناك سلك معين يشترط لتولى هذا المنصب بخلاف عضوية مجلس الشورى كما هو واضح من الوثائق التى لدينا . وكانت مدة الرئاسة سنة ويمكن تجديدها . وكان رئيس المجلس مسئولاً عن كل أعمال المجلس .

أعمال المجلس :

وتتمثل أهم أعمال المجلس فى الترشيح لشغل مناصب حكام البلدية واختيار بعض أعضائه للقيام بالإشراف على بعض أعمال البلدية مثل الإشراف على أعمال البناء والصيانة فى معهد التربية وأعداد مواد البناء والصيانة اللازمة لذلك فكان هؤلاء المشرفون يقومون بالتعاقد مع المقاولين والأعمال لشراء المواد المختلفة . وكان من حق المشرف فى حالة عدم تنفيذ المتعاقد لشروط العقد أن يرفع هذا الأمر الى المحاكم باسم إدارة المدينة المالية . ويتم أمام المجلس اختيار (النومارك) الذى أصبح يقوم الآن بتحصيل مجموعة من الضرائب . كما يختار المجلس صراف البلدية من بين أعضائه الى جانب انتخاب محصلى ضرائب القمح فى صوامع الاقليم ، الى جانب تعيين نظار ضياع الدولة واختيار الموظفين المختصين بجمع ونقل وتسليم المواد الغذائية الخاصة بالحامية الرومانية . هذا الى جانب تأجير اراضى المدينة واختيار بعض المشرفين على

الامن فى المدينة وايضا المشرفين على سجلات البلدية . كما
اشترك المجلس مع مدير الاقليم فى تعيين موظفى الامن فى
المدينة مثل قائد حرس الليل *nuktosstrategos* والموظف
الذى حمل لقب (*eirenopchos*) كما اشرف المجلس
على خزانة البلدية ، وفى اوائل كل عام يقوم المجلس
بوضع ميزانية عامة للمدينة يراعى فيها الموازنة بين
مصادر الدخل والمنصرف . ولم تكن هذه الميزانية ثابتة
بأى حال من الأحوال لأنه لم يكن فى استطاعة المجلس أن
يحدد مسبقا عدد الذين سوف يحصلون على البطولات
الرياضية أو أولئك الذين سوف يحققون الفوز فى
المسابقات الموسيقية . وأشرف رئيس المجلس على الناحية
المالية للبلدية وساعده فى ذلك صراف البلدية (*Tamias*)
وعدد آخر من الموظفين .

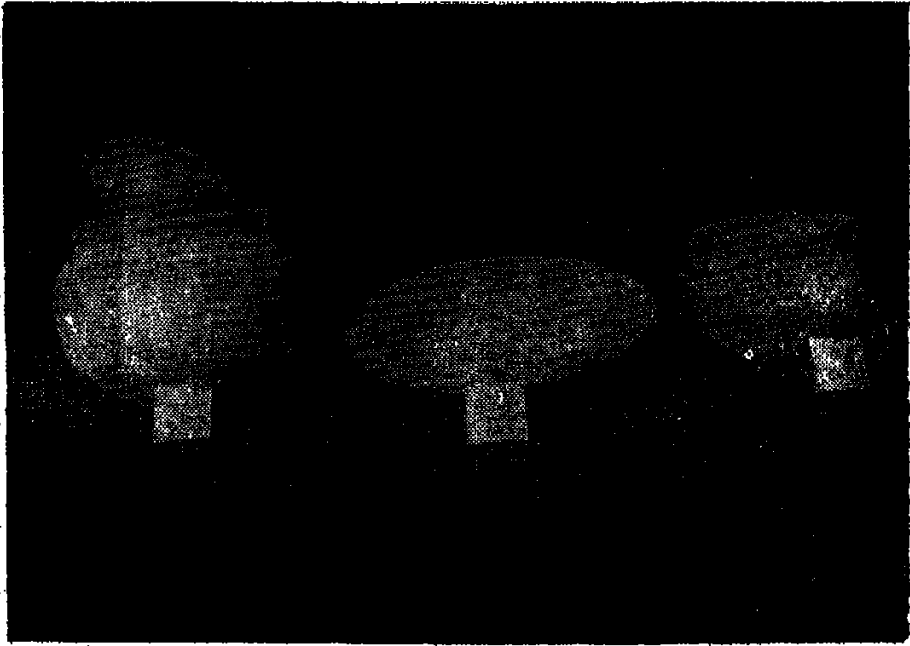
كان المجلس يؤدى جميع هذه الأعمال فى داره التى
عرفت باسم (*Bouleutrion*) وبالرغم من أن المجالس
كانت مسئولة عن جوانب كثيرة من النشاط
الإدارى والاقتصادى فى الاسكندرية والأقاليم إلا أن والى
مصر ومديرى الأقاليم كانوا هم المسئولين الحقيقيين عن
سير العمل ، اذ كان المجلس يقوم بانتخاب الحكام
والموظفين طبقا لأوامر الوالى والمدير ، كما كان يحصلوا
ضرائب القمح النوعية يرسلون تقاريرهم الى المدير عن
حالة الأراضى ومنتجات الضياع ، كما ظل الاشراف على

القطاع القضائي في قبضة الحكومة المركزية وكذلك الأمن العام . كما لم تقم المجالس بأي دور فيما يختص بتعيين صغار الموظفين في القرى . وعلى أي حال فإن هذا لا يقلل من أهمية الدور الذي لعبه مجلس الشورى في حياة كل اقليم - ولكن لم يكن لإنشاء مجالس الشورى تأثير جذري وعميق على النظام المالي والإداري في مصر ولكنه كان التطور الطبيعي لنقابة الحكام في كل عاصمة اقليم بعد ازدياد عدد أعضائها .

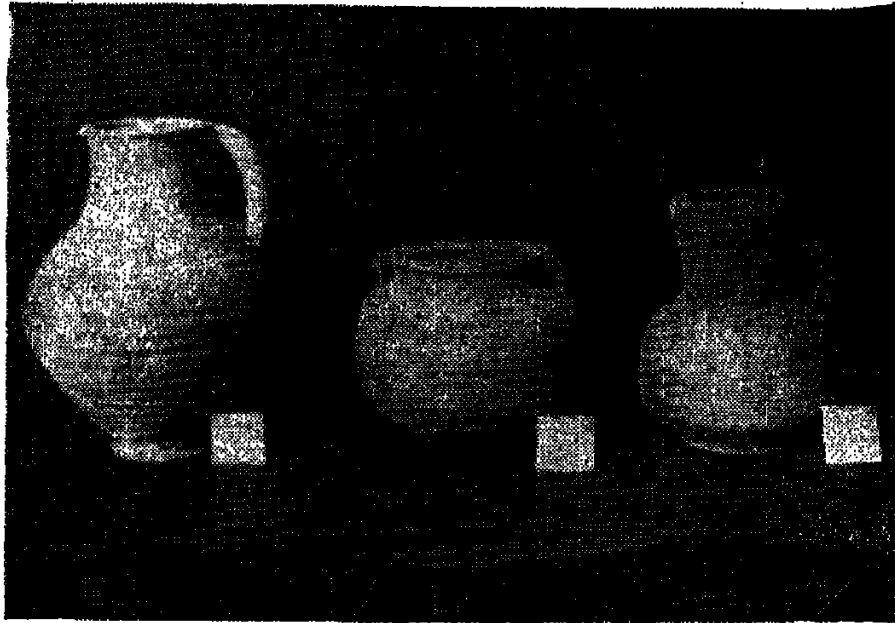
من هذا العرض السريع يتضح لنا أن الإمبراطور سيبتيموس سيفروس لم يهدف بهذا الإصلاح إلى تحقيق الاستقلال المحلي المثالي ، والدليل على ذلك أن ملامح التغيير كانت فاترة ، ولكنه كان يريد الاحتفاظ بسيطرة الحكومة على كل أدوات الجهاز الإداري إلى جانب إتاحة الفرصة للحكومة الرومانية في مصر من سد احتياجاتها من الموظفين بالإضافة إلى ضمان حقوقها المالية ، هذا مع إرضاء الأرستقراطية المحلية لإحساسهم بأنهم أصبح لهم دور في إدارة شؤون الإقليم . وقد كلفهم هذا الإحساس كثيرا من الأعباء المالية حتى أنه في أماكننا أن نقول إن إنشاء مجالس الشورى في عواصم الأقاليم كانت الخطوة الحاسمة التي انتهت بالقضاء على طبقة المتأخرين المتوسطة في البلاد . ولا ننكر أن هذا الإصلاح قام بتنشيط الجهاز الإداري بعض الشيء ، ولكنه ما لبث أن عاد يشكو وطأة

المريض مرة أخرى حتى قام الامبراطور ديقليديانوس
باصلاحاته الجزرية سنة ٢٨٤ م . والتي دخلت بها مصر
عصرا جديدا من تاريخها وهو العصر الذي يسمى باسم
العصر البيزنطى .

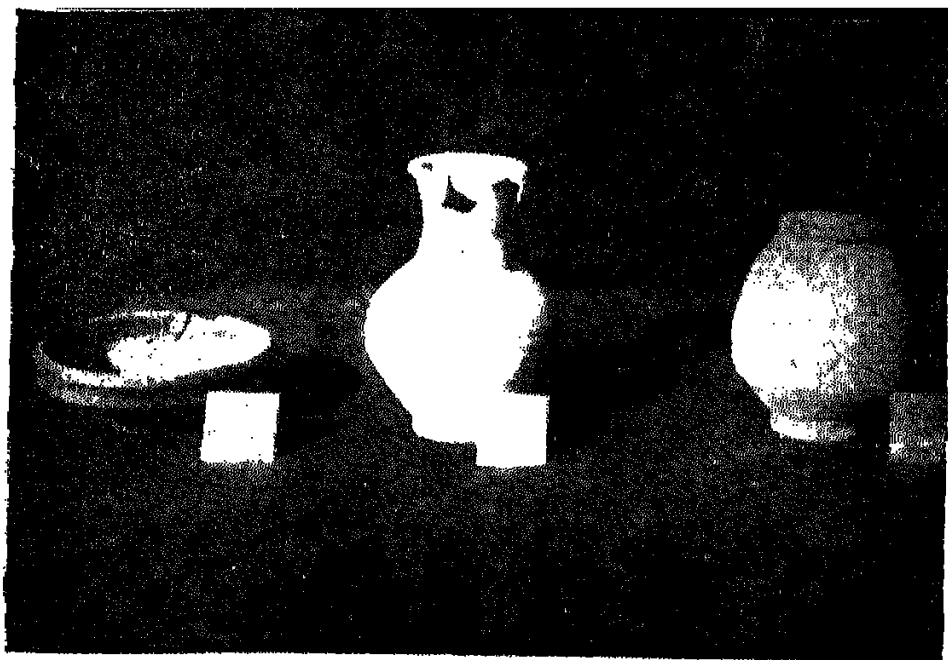
اللوحات



شكل (١) أواني فخارية - حفائر كلية الآداب
القاهرة ، كرانيس (كوم أوشيم) الفيوم ١٩٧٣



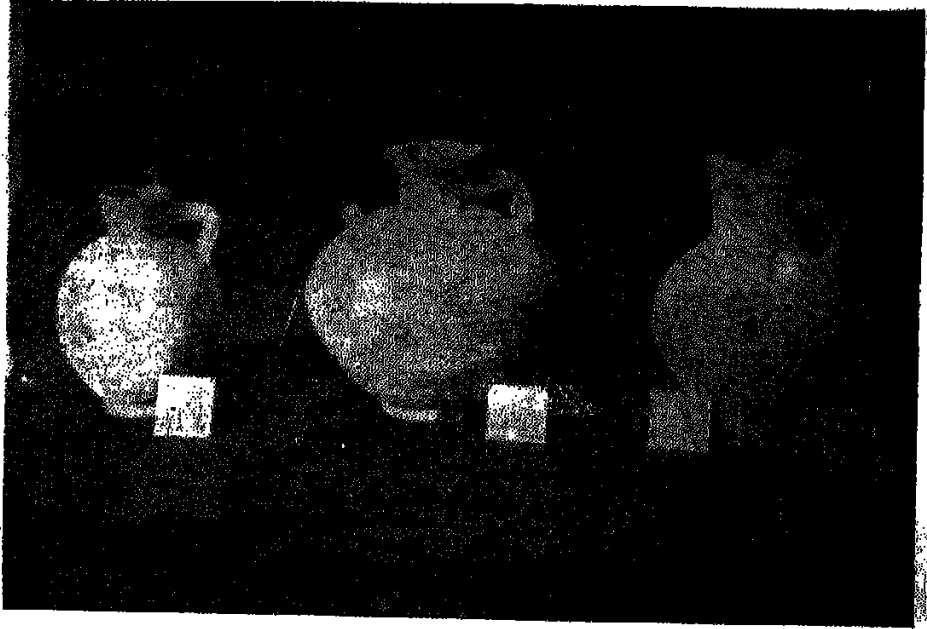
شكل (٢) أواني فخارية - حفائر كلية الآداب ،
القاهرة ، كرانيس (كوم أوشيم) ، الفيوم ١٩٧٣



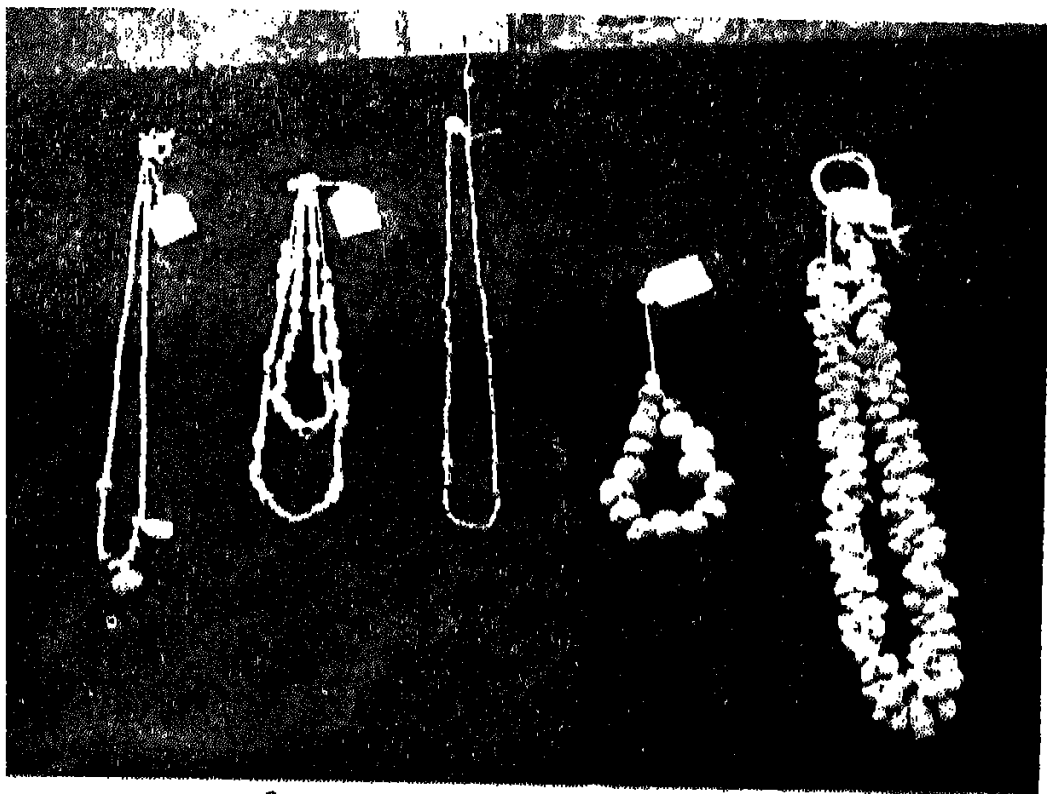
شكل (٣) اواني فخارية - حفائر كلية الآداب ،
القاهرة ، كرانيس (كوم أوشيم) - الفيوم ١٩٧٣



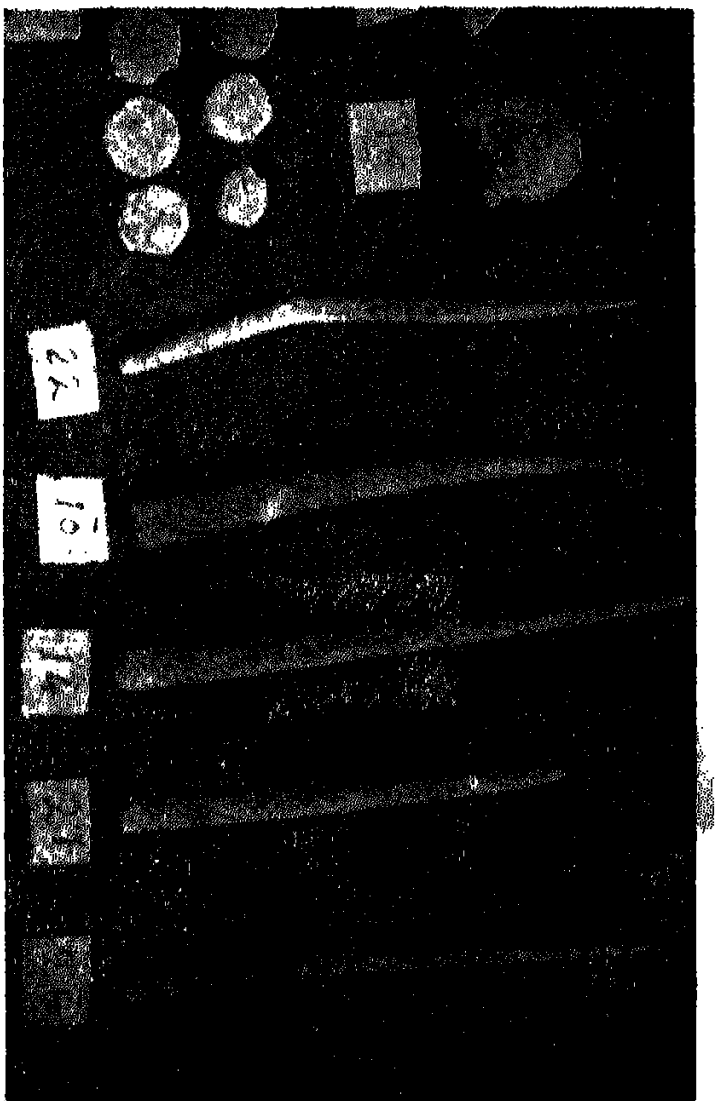
شكل (٤) اواني فخارية - حفائر كلية الآداب ،
القاهرة ، كرانيس (كوم أوشيم) - الفيوم ١٩٧٣



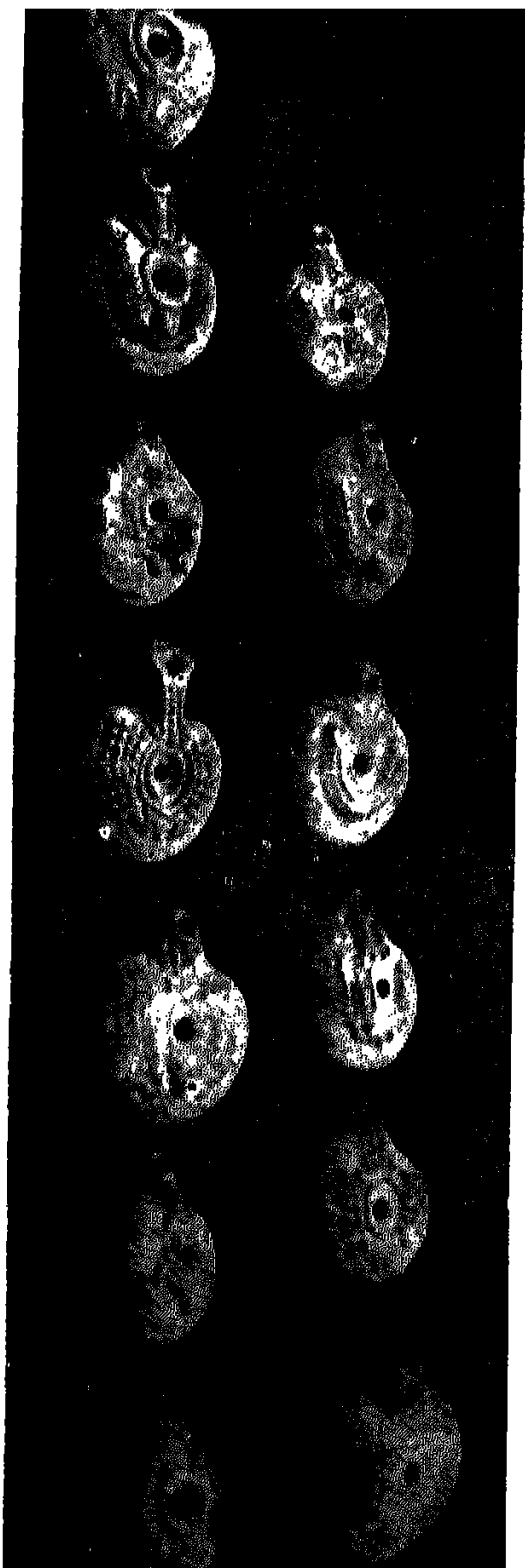
شكل (٥) اواني فخارية - حفائر كلية الآداب ،
القاهرة ، كرايس (تلوم أوشيم) - الفيوم ١٩٧٣ .



شكل (٦) بعض الحلى المصنوعة من الخرز والعاج -
حفاة كلية الآداب ، القاهرة ، كرانيس (كوم اوشيم) -
اليوم ١٩٧٣



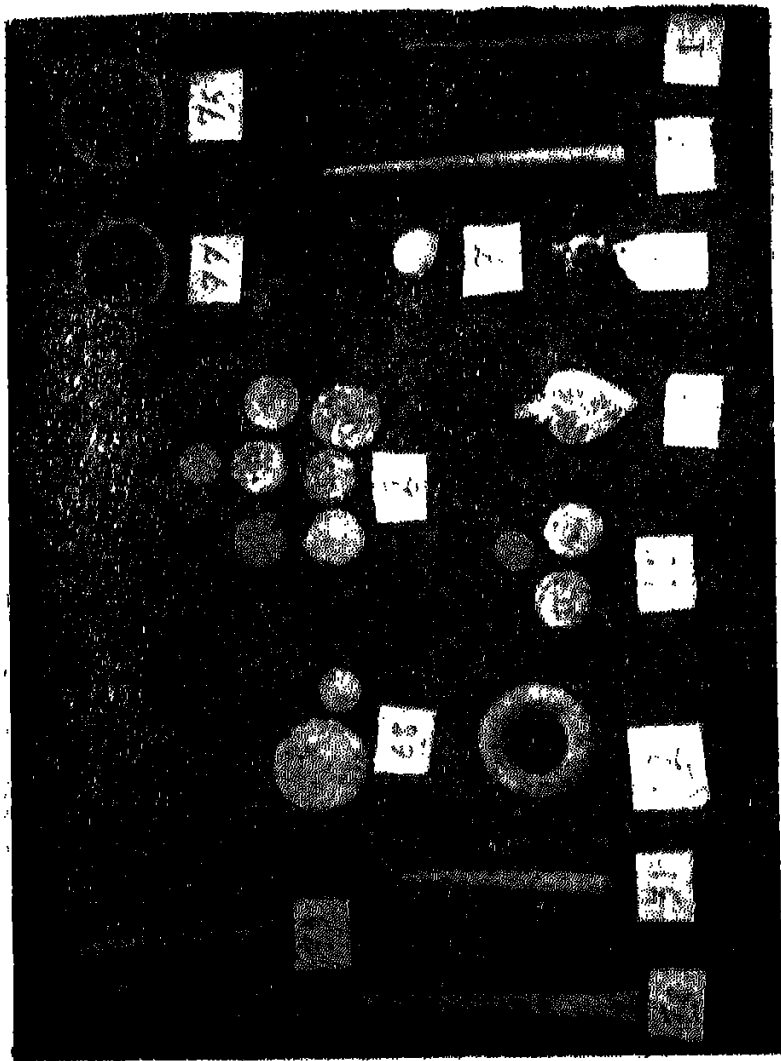
شكل (٧) مقارن من النماذج والمنظومات - حفائر كلية الآداب ، القاهرة -
مؤرخ (مؤرخ أوتيسيم) - المقيوم ١٩٧٣



شکل (A) بعضی استارچ من ایلماج والیقلار - حاکم کلیه الاوقاف ، الشاهره =
 کورانیس (کوم اوشیم) - قیوم ۱۹۷۳



شكل (٩) أجزاء من بعض التماثيل الصغيرة - حفائر الآداب ، ألقاحرة ،
 كرايس (قوم أوشيم) - ألقوم ١٩٧٣



شكل (١٠) بعض المغارز وقطع من العملات وأدوات التزيئة وبعض قطع من الصل
 - حفائر كلية الآداب ، كراثيس (كوم أو شيم) - الفيوم ١٩٧٣

قائمة المراجع

اولا - المراجع الاوربية

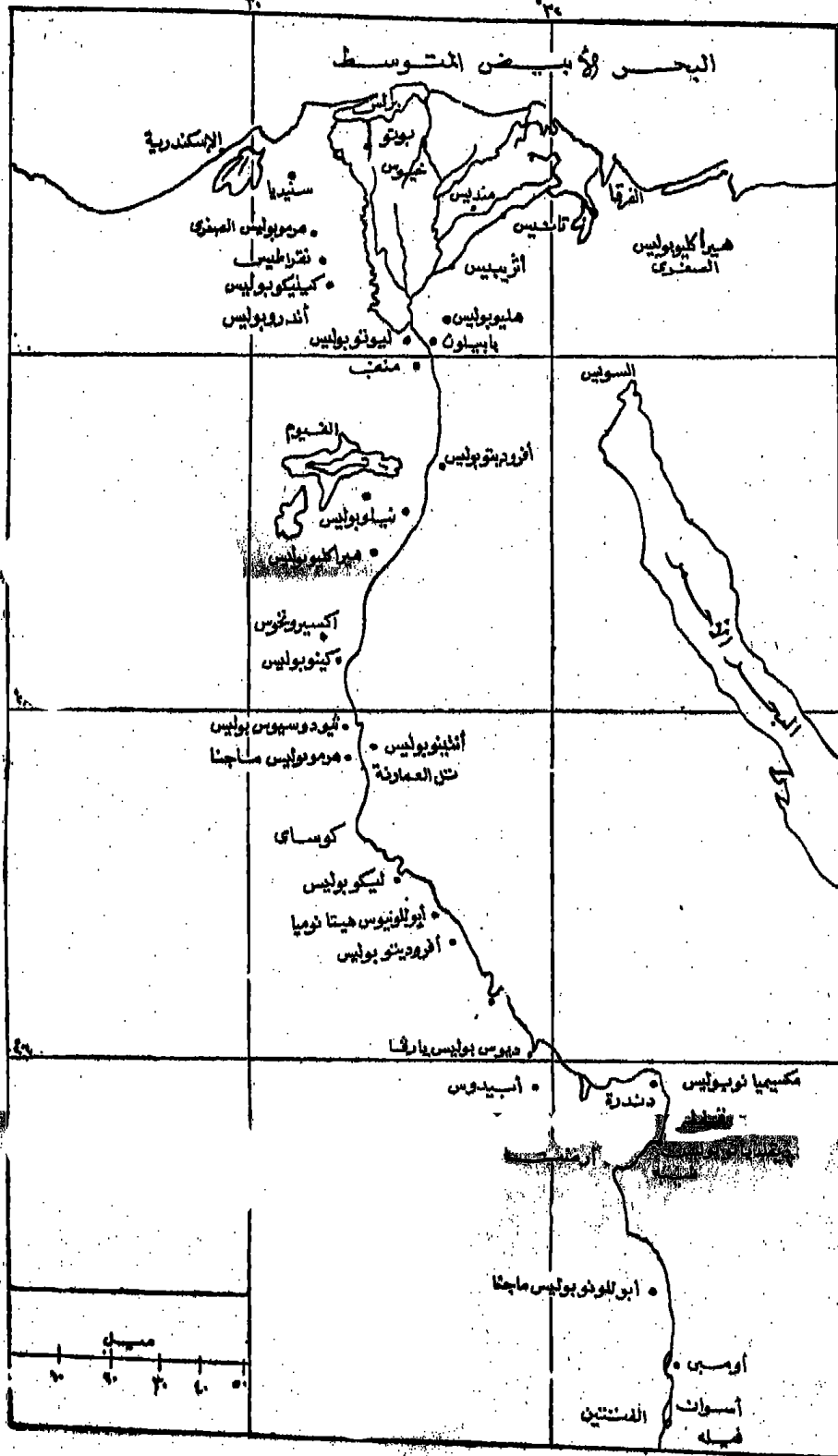
1. P. Herm. : Corpus Papyrorum Hermopolitanorum, C. Wessely, Leipzig, 1905.
2. P. Lond. : Greek papyri in the British Museum, F. G. Kenyon and H.I. Bell. at present, 5 vols., 1893-1917.
3. P. Ryl. : Catalogue of the Greek papyri in the John Rylands Library, Manchester, A.S. Hunt, J. de M. Johnson, v. Martin, C.H. Roberto, and B.G. Turner. Manchester, 1911-1952. 4 vols., in 1965.
4. P. Sarapion : Les archives de Sarapion et de ses fils, une exploitation agricole aux environs d'Hermoupolis Magna (de 90 à 133 D.C.), Le Caire, 1961.
5. H.I. Bell : Cults and Greeds in Graeco-Roman Egypt, Liverpool, 1953.
6. H.I. Bell : « The Constitutio Antoniana and the Egyptian Poll-tax », JRS, 37, 1947.
7. M.P. Charlesworth : Trade Routes and Commerce of the Roman Empire, Cambridge, 2nd ed., 1926.
8. P. Collart : « A l'école avec les petits Grecs d'Egypte », Chronique d'Egypte, II, 1936.
9. M.A. El-Abbadi : « The Gerousia in Roman Egypt, JEA, 50, 1964.
10. S.R.R. Gnanville : The Legacy of Egypt, Oxford, 1957.
11. D.B. Harden : Roman Glass from Karanis found by the University of Michigan.
12. A.C. Johnson : Roman Egypt to the Reign of Diocletian, Baltimore, 1937.

13. A.H.M. Jones : « Another Interpretation of the Constitutio Antoniana », *JRS*, 26, 1936.
14. P. Jouguet : « La vie municipale dans l'Egypte Romaine », Paris, 1911.
15. J. Lesquier: L'Armée Romaine d'Auguste à Diocletian, Le Caire, 1918.
16. M. Meautis : Hermoupolis La Grande, Lousan, 1916.
17. S.J. Mosurillo : The Acts of the Pagan Martyrs (Acta Alexandrinorum, Oxford, 1554.
18. J. Schwartz : « La terre d'Egypte au temps du Trajan et d'Hadrian, archive de Sarapion », *Chronique d'Egypte*, XXXIV, 1958.
19. A. Swiderek : « La propriété foncière privée dans l'Egypte de Vespasian et sa technique agricole d'après P. Lond. 131. Recto », *Bibliotheca Antiqua* I, 1960.
20. V. Tcherikover : « Syntaxis and Laographia », *JJP*, IV, 1950.
21. S.L. Wallace : Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, London, 1938.
22. J.G. Winter : Life and Letters in the Papyri, Michigan, 1933.
23. E. Wipszyoka : L'industrie textile dans l'Egypte Romaine, Wrocław, 1963.
24. G. Zlatko : « Papyri scolastici », *Aegyptus*, 41, 1961.

ثانياً - المراجع العربية

- ١ - د. سعاد محمد ماهر :
البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية، القاهرة، ١٩٦٧
- ٢ - د. عبد اللطيف أحمد علي :
مصر والامبراطورية الرومانية في ضوء أوراق البردي، القاهرة
١٩٦٣
- ٣ - د. عبد اللطيف أحمد علي ود. محمد صابر خلافة :
أساطير اليونان ، القاهرة ، ١٩٥٩

أهم معالم مصر الأثرية فـن العصر الروماني



فهرس

* مقدمة ٣

الباب الأول

الحياة الاجتماعية

- الفصل الأول : طبقات المجتمع ٩
- الفصل الثاني : العلاقات الاجتماعية ٣١
- الفصل الثالث : الحياة الثقافية ٤١
- الفصل الرابع : النشاط الرياضي ٤٩
- الفصل الخامس : السياسة الدينية ٥٥

الباب الثاني

الحياة الاقتصادية

- الفصل الأول : الزراعة ٦٥
- الفصل الثاني : الصناعة ٨٣
- الفصل الثالث : التجارة ٩١
- الفصل الرابع : الضرائب والالتزامات العامة ٩٧

الباب الثالث

النظام الإدارى

- الفصل الأول : الادارة المركزية فى الاسكندرية ١١٥
- الفصل الثاني : ادارة الاقاليم ١٢١
- الفصل الثالث : المناصب البلدية فى عاصمة الاقليم ١٢٧
- الفصل الرابع : المدن الاغريقية ١٣٥
- الفصل الخامس : اصلاحات القرن الثالث : انشاء ومجالس الشورى ١٣٩
- اللوحات
- المراجع

هذا الكتاب

يقدم بعض صور الحياة الاجتماعية والشاغل الاقتصادي والحياة
الدينية في مصر في العصر الروماني في الفترة بين ٣١ ق.م. حتى
٢٨٤ الميلادية .

ويعتمد على الدراسة عن الوثائق البردية المكتوبة باللغة اليونانية
والتي لم تنشرها في المجموعات البردية القليلة . كل ذلك في أسلوب
مبسطة يعتمد على عرض الحقائق التاريخية والتدعيم بالصور الفسلي

12

